محضر الاجتماع الخامس عشر
للجنة تنمية القدرات المؤسسية
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
مسقط سلطنة عمان
من 02/09 إلى 2020/02/12

محضر الاجتماع الخامس عشر
للجنة تنمية القدرات المؤسسية
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
مسقط (سلطنة عمان)
من 9 الى 12فبراير 2020م

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها الخامس عشر بسلطنة عمان خلال الفترة من 09 إلى 02/12 /2020، وذلك بناء على الدعوة الكريمة الموجهة للجنة من معالي الشيخ/ ناصر بن هلال بن ناصر المعولي ـ رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، وبحضور أعضاء اللجنة وهم:

الاسم	المنصب	الصفة
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان		
الفاضل/ محمد بن حسن بن علي الشحي	رئيس مكتب التخطيط	رئيس اللجنة
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق		
الفاضل /جميل جليل مرزة سلمان	خبير	نائب رئيس
الأمانة العامة للمنظمة العربية		
الفاضل/ المنجي الحمامي	المشرف العام للأمانة العامة	مقرر اللجنة
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان		
الفاضل / سعيد بن سالم بن سعيد الحجري	مدير مركز التدريب	عضو
الفاضلة / شيماء بنت زهران بن عبدالله الهنائية	رئيسة قسم المنظمات الدولية	عضو
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		
الفاضل/ هاني حسن محمد	وكيل وزارة	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق		
الفاضل/ انمار كردي سعيد	رئيس ابحاث أقدم	عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية		
الفاضل/ وليد عبدالرحمن الدباس	رئيس مراقبة	عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت		
الفاضلة/إيمان إبراهيم الهويدي	خبير بالمكتب الفني لقطاع الرقابة على الجهات المستقلة	عضو

الاسم	المنصب	الصفة
ديوان المحاسبة بدولة قطر		
الفاضلة / رنا ماضي الهاجري	مدير مركز التميز للتدريب والتطوير	عضو
الفاضلة / فاطمة ابراهيم البشري	أخصائي تعاون دولي	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية		
الفاضل /صلاح الدين المختوم	قاض مستشار ورئيس فرع	عضو

واعتذر عن الحضور ممثل دولة فلسطين وممثل الجمهورية اللبنانية، كما حضر الاجتماع السيد عبد الحكيم بالأزرق مدير البرامج بمبادرة تنمية الانتوساي.

وقد افتتح الاجتماع معالي الشيخ/ ناصر بن هلال بن ناصر المعولي رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، حيث رحب بأعضاء اللجنة وأثنى على جهودهم المخلصة من أجل إنجاح عمل اللجنة خلال الاجتماعات السابقة مؤكدا على أهمية البنود المدرجة ضمن جدول أعمال هذا الاجتماع ومنوّها بأهمية الدور الذي تقوم به لجنة تنمية القدرات المؤسسية،

وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى ما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

بعد أن تمّ استعراض البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال اقترح رئيس اللجنة النظر في البندين المتعلقين بالتخطيط الاستراتيجي في بداية الاجتماع نظرا للأعمال التي تتطلبها تحديد مخرجاتها فتمّ تعديل جدول الأعمال وإقراره وفقا التالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: انتخاب نائب لرئيس اللجنة

البند الثالث: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة 2020-2022. (*تحويل مسؤولية "نشر قواعد السلوك المهني والتدريب" من لجنة المعايير إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية.)

البند الرابع: إعداد خطة اللجنة للسنوات 2020-2022

البند الخامس: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2019.

البند السادس: إعداد مشروع خطة العمل لسنة 2020 في مجال التدريب والبحث العلمي

البند السابع: النظر في مذكرة مفاهيم ورشة العمل حول "التعامل مع المانحين" المزمع تنظيمها مع مبادرة تنمية الانتوساي-التعاون بين الانتوساي والمانحين

البند الثامن: اقتراح لجنة تقويم البحوث الخاصة بالمسابقة الثالثة عشرة في مجال البحث العلمي

البند التاسع: النظر في المراحل التي تمت بخصوص انجاز مهمة الرقابة التعاونية

البند العاشر: النظر في المراحل التي تمت في إطار خطة المنظمة في مجال التعلم الالكتروني

البند الحادي عشر: النظر في المراحل التي تمت في إطار خطة العمل مع مجموعة العمل الإنتوساي حول الرقابة على الصناعات الاستخراجية

البند الثاني عشر: دراسة وضع آليات لتفعيل توصيات التقرير الموحد للتقييم –إطار قياس الأداء-

البند الثالث عشر: عرض نتائج فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة

البند الرابع عشر: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة

البند الخامس عشر: النظر في المراحل التي تمت بخصوص تشكيل الفريق الاقليمي لضمان الجودة

البند السادس عشر: ما يستجد من أعمال

البند السابع عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

تمّ إقرار جدول الأعمال مع اعادة ترتيب موضوعات جدول الاعمال.

البند الثاني: انتخاب نائب رئيس اللجنة

نصت الفقرة 1. من المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة على أن "تنتخب اللجنة نائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. كما نصت المادة العاشرة من نفس اللائحة على أن تتخذ اللجنة قراراتها وتصدر مقترحاتها وتوصياتها بأغلبية أعضائها الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي ينتمي إليه الرئيس؛ كما يكون التصويت علنيا ما عدا في حالة انتخاب الرئيس ونائبه؛

وتبعا لذلك عممت الأمانة العامة خطابا على الأجهزة الأعضاء باللجنة عدا الجهاز الذي يضطلع برئاسة اللجنة وطلبت إليها بإفادة الأمانة العامة بما إذا كانت ترغب في الترشح لهذه المهمة حتى يتسنى للأمانة العامة عرض الترشحات على اللجنة في اجتماعها الرابع عشر المقرر عقده بمسقط –سلطنة عمان- خلال الفترة من 9 إلى 2020/2/12. وقد أبدت الأجهزة الأعضاء في كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية عن رغبتها في الترشح لهذه المهمة.

وأفرزت عملية الانتخاب بالتصويت السري اختيار ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالجمهورية العراقية ليكون نائب رئيس اللجنة للفترة 2020-2022. وتوصي اللجنة باعتماد المجلس لهذه النتيجة.

البند الثالث: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة 2020-2022 (*تحويل مسؤولية "نشر قواعد السلوك المهني والتدريب" من لجنة المعايير إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية.)

بتفويض من الجمعية العامة للمنظمة اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه 57 المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2018-2022 والذي تضمن خمس أولويات. وعهد إلى لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة تنفيذ:

الأولوية الشاملة الثانية: تعزيز تواصل الأجهزة مع أصحاب المصالح

الأولوية الشاملة الثالثة: دعم الأجهزة الأعضاء في الإدارة الاستراتيجية وتطبيق إطار قياس الأداء والإبلاغ.

كما اعتمد المجلس التنفيذي في القرار رقم 2019/283 م.ت (58) *تحويل مسؤولية الأولوية الفرعية "نشر قواعد السلوك المهني والتدريب" من لجنة المعايير إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية، و في القرار 2019/284 م.ت (58) إضافة أولوية فرعية تتعلق بمساندة الأجهزة في مجال الرقابة من خلال البيانات الضخمة.

وقد أعدّت اللجنة قائمة في إطار تنفيذ المخطط الخطة التشغيلية لسنة 2019 للأولويتين الشاملتين 2و 3 وقد اطلعت اللجنة على ملاحظات كل من لجنة المخطط الاستراتيجي في اجتماعها العاشر والحادي عشر وكذلك لجنة المتابعة وخاصة في اجتماعها الأخير الذي حضرة **الفاضل/ محمد بن حسن بن علي الشحي** رئيس اللجنة حيث أوصت لجنة المتابعة الآتي:

1- التأكيد على توصيات لجنة المتابعة في اجتماعها الثاني ولجنة المخطط الاستراتيجي في اجتماعها الحادي عشر.

2- تكليف رؤساء اللجان الجدد بإعادة النظر بالبرامج المدرجة في الخطط التشغيلية الموضوعة للجان بما يتلائم مع الأولويات الاستراتيجية مع مراعاة المدد المتبقية ,لإمكانية تنفيذ هذه الأولويات و توصيات لجنة المتابعة ولجنة المخطط الاستراتيجي الواردة بمحاضرهم بهذا الصدد

3- على رؤساء اللجان إعادة النظر بالمؤشرات الفرعية للمنظور المستقبلي للبرامج المقترحة.

- وتبعا لذلك تداول الأعضاء حول إنجازات اللجنة في تشكيلتها السابقة وفق الخطة التشغيلية التي تم إعدادها وخاصة ضبط معوقات عدم تنفيذها. كما انه بالنظر الى عناصر المخطط الاستراتيجي للأولويتين الشاملتين الثانية والثالثة من مؤشرات وبرامج مقترحة والملاحظات الوارد ة في اجتماع لجنة المخطط الاستراتيجي رقم 10 و11 بشأنها. فقد وقفت اللجنة على أن بعض المؤشرات يتم تحقيقها في إطار البرامج المنفذة مع مبادرة تنمية الإنتوساي وأن بعض المؤشرات تعلقت بأنشطة سبق تنفيذها خلال فترة المخطط على غرار تنظيم ورشة لقادة الأجهزة الأعضاء لنشر ثقافة التواصل مع أصحاب المصالح الداخلين والخارجين وتحديد احتياجاتهم. بالإضافة الى أنه تم تنفيذه سنة 2016.

وتبعا لذلك أعدت اللجنة موقف متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للعام 2019 (مرفق 1 –أ) مع البرامج المنجزة في إطار التعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي ذات علاقة بالأولويتين الثانية والثالثة من المخطط الاستراتيجي (مرفق 1 – ب)

وتوصي اللجنة بعرض موقف متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للعام 2019 على المجلس التنفيذي لاعتماده.

البند الرابع: تحديث خطة اللجنة للسنوات 2020-2022 وإعداد الخطة التشغيلية لسنة 2020:

تولت اللجنة دراسة المؤشرات التي أوكل اليها تحقيقها في إطار الأولويتين الشاملتين الثانية والثالثة وكذلك الأولوية الفرعية: مساندة الأجهزة الأعضاء في تطبيق معايير أخلاقيات المهنة في ضوء ما تم تحقيقه وقدرات اللجنة والفترة المتبقية من المخطط الاستراتيجي. والأولوية الفرعية المتعلقة بالبيانات الضخمة حيث تم:

أ. إعادة النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء
ب. إعادة جدولة البرامج التي لم يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية
ت. إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس
ث. إعداد الخطة التشغيلية للجنة لعام 2020
ج. النظر في تمويل خطة اللجنة

وتوصلت اللجنة الى ضبط 12مشروع سيتم تنفيذها خلال الفترة المتبقية من الخطة ومدرجة بالمرفق 2.

وتوصي اللجنة بعرض خطة اللجنة للسنوات 2020-2022 والخطة التشغيلية لسنة 2020على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند الخامس: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2019:

لقد تضمن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب لسنة 2019 الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة تنظيم اللقاءات التالية:

1. اللقاء التدريبي حول موضوع "فحص نظم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي"
2. اللقاء التدريبي حول موضوع "دور الاجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث
3. " اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج
4. " برنامج تدريبي وفقا لمنهجية الـ IDIحول موضوع "رقابة الجودة على الاعمال الرقابية "
5. اللقاء العلمي حول موضوع "تقارير الاجهزة العليا للرقابة ودروها في رفع كفاءة الجهاز المالي للدولة"

بعد اطلاع اللجنة على التوصيات المذكورة في اللقاءات التدريبية توصي اللجنة بالآتي:

- **تفادي مراجعة المادة من قبل نفس الفريق الذي أعدها**
- **دعوة الأجهزة الاعضاء للالتزام بالشروط خاصة تلك المتعلقة بخبرات المشاركين**
- **الطلب من المشاركين صياغة توصيات قابلة للتنفيذ.**

بالإضافة الى ذلك أقرت اللجنة التوصيات التالية وتقترح عرضها على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

- **1 ـ اللقاء التدريبي بسلطنة عمان حول موضوع:"فحص نظم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي:**

* توصيات اللقاء:

تمّ إيلاء محاور اللقاء الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين، والذين تقدموا في ختامه بعدد من التوصيات للإسهام في تفعيل هذا الإطار بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من مزاياه، وهذه التوصيات هي:

*اقامة الدورات التعريفية لموظفي الدوائر التنفيذية الخاصة بمطابقة معايير الانتوساي من قبل الاجهزة العليا للرقابة وتعزيز برامج التدقيق المبني على المخاطر وزيادة التوعية بأهميتها

*زيادة تفعيل التعاون والشراكات بين الاجهزة الرقابية لتبادل الخبرات فيما بين والاهتمام بالدورات التدريبية في هذا المجال

*قيام الاجهزة الرقابية بتقييم الجهات المشمولة بالرقابة وحصر حالات تكرار المخاطر والتنسيق مع جهات الاختصاصات لعمل برنامج او لقاء علمي توعوي يتم فيه بحث هذه المخاطر والعمل على ايجاد آلية متفق عليها لتوحيد اجراءات العمل وطرق الاداء لتقليل المخاطر

*تضمين تجارب الدول العربية في مجال تطبيق المعايير الرقابية والدراسات العلمية ضمن موقع المنظمة

*تنظيم المؤتمرات واللقاءات العلمية والندوات التعريفية والبرامج التدريبية بشأن المعايير الدولية الصادرة من الانتوساي تتناول :

*التعريف بالمعايير وأهميتها وأنواعها وبحث الطرق والآليات الخاصة بكيفية تطبيقها والاستفادة منها

*تقديم أوراق عمل متخصصة في كل مجال من مجالات المعايير ومناقشتها والخروج بالتوصيات الخاصة بكيفية الاستفادة منها

*بحث في التحديات والصعوبات التي تواجهه تطبيق هذه المعايير في ضوء خصوصية الاطر القانونية والأنظمة المعمول بها في كل دوله

*تبادل الخبرات والتجارب بين أعضاء الأجهزة الرقابية بما يعزز مفهوم العمل بثقافة ومهنية هذه المعايير

*تشجيع الأجهزة على اعداد المقالات العلمية والنشرات التوعوية الخاصة بهذه المعايير والمشاركة بها في مجلة الرقابة التي تصدرها المنظمة وكذلك في المجلات الرقابية التي تصدرها الأجهزة نفسها.

*العمل على اعداد دليل ارشادي موحد للعمل بهذه المعايير يوضح آليات التطبيق وإجراءات العمل الخاصة بهذه المعايير يرتكز على تجارب الأجهزة ويراعي البدائل التي تغطي الظروف والخصوصيات الخاصة بكل جهاز.

2- اللقاء التدريبي حول الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج المنعقدة بديوان المحاسبة بدولة الكويت اللقاء التدريبي حول "الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج"

التوصيات:

أ-توصيات المشاركين:

تم إيلاء محاور اللقاء اللازم من قبل كافة المشاركين، والذين تقدموا في ختامه بمجموعة من التوصيات للإسهام في تفعيل هذا الإطار بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من مزاياه، ومن أهمها التوصيات التالية:

1. التأكيد على الاستمرار في تنظيم البرامج المشتركة لتبادل الخبرات والمعارف وتقييم العمل الرقابي مقارنة بالأجهزة الأخرى.
2. مزيد تنظيم دورات في نفس الموضوع.

ب-توصيات ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

- التأكيد على الاستمرار في تنظيم البرامج المشتركة لتبادل الخبرات والمعارف وتقييم العمل الرقابي.

- استضافة مدققين من أجهزة لها خبرة أكبر في التدقيق على البعثات الدبلوماسية لاكتساب خبرة من تجاربهم.

- ضرورة القيام بالتدقيق الدوري الميداني على البعثات الدبلوماسية.

- الاطلاع على تجارب الأجهزة التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) .

- إيجاد آلية ربط بين وزارت الدولة والبعثات الدبلوماسية والمكاتب الملحقة لسهولة التحكم بعمليات الصرف والقيام بعمل الحساب الختامي.

- تفعيل نظام التراسل الإلكتروني بين الوزارات والبعثات الدبلوماسية والمكاتب الملحقة وذلك لتسهيل عملية المراجعة والتدقيق.

- عمل ملفات دائمة الكترونية لتجميع كافة القرارات والتعاميم الخاصة بكل جهة يتبعها مكاتب دبلوماسية بالخارج للتسهيل على المدقق القيام بعملية الفحص سواء كان داخل أو خارج دولة الكويت.

3- اللقاء العلمي حول موضوع " تقارير الأجهزة العليا للرقابة ودورها في رفع كفاءة الجهاز المالي للدولة" والذي استضافه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

التوصيات:

أفرزت عروض المدربين والمشاركين والنقاشات التي تلتها مجموعة من التوصيات للإسهام في الرفع من فعالية ونجاعة الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية

1- تعزيز وتطوير التواصل بين الجهاز الأعلى للرقابة والجهات أصحاب المصلحة من التقارير الرقابية.
2- تفعيل ما ورد بمعايير الأنتوساى فيما يتعلق بنشر التقارير الرقابية.
3- حث الأجهزة العليا للرقابة على تطوير أدلة العمل (الرقابة المالية – رقابة الأداء – رقابة الالتزام).
4- حث الأجهزة العليا للرقابة على إنشاء وتطوير نظم لرقابة الجودة وضمان الجودة فيما يتعلق بإصدار التقارير الرقابية.
5- التحسين المستمر للتقارير الرقابية وفقاً لمتطلبات المنظمات المهنية الدولية والمحلية فيما يتعلق بإعداد التقارير وبما يواكب متطلبات الأطراف أصحاب المصلحة المستفيدة من هذه التقارير.
6- ضرورة التأكد من توافر عناصر النتيجة (الحالة/المعيار/الأثر/الأسباب/التوصية).
7- حث الأجهزة على الاهتمام بالتدريب على إعداد التقارير الرقابية وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية المعنية.
8- ضرورة قيام الأجهزة العليا للرقابة بمتابعة اعتماد الحكومة الالكترونية (تحدي تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية) في ممارسة مهامها وأنشطتها المختلفة.
9- حث الأجهزة العليا للرقابة على تبني منهجية التدقيق الالكتروني وتطويره في ظل الحكومة الالكترونية.
10- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتفعيل دور الأجهزة في قياس كفاءة الأجهزة المالية للدولة والأخذ بالنموذج العربي للتميز المؤسسي الصادر عن جامعة الدول العربية لرفع كفاءة الأداء المؤسسي للجهاز المالي للدولة.
11- زيادة التعاون والتنسيق بين المنظمة العربية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية بهدف الاستمرار في إقامة هذه اللقاءات وبشكل سنوي من أجل تطوير العمل الرقابي وتجديد أواصر الصداقة والتعاون بين الأجهزة الرقابية.

12- حث الأجهزة العليا للرقابة على تبني منهجية التقييم الذاتي باستخدام (الأنتوسنت) وإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الصادر عن الإنتوساى وذلك للوقوف على نقاط القوة والتحسين بما يدعم الارتقاء بالدور التي تقوم به.

4- اللقاء التدريبي بالمملكة العربية السعودية حول موضوع " دور الاجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث " والذي استضافه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية

التوصيات:

خلص المشاركون في آخر اللقاء الى التوصيات التالية:

1) أن تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية على الحصول على التفويض التشريعي الذي يمكنها من إعمال اختصاصها في الرقابة في ظل الكوارث.
2) تكثيف التدريب المستمر داخل الأجهزة وعلى مستوى المنظمة العربية في مجالات التدقيق في ظل الكوارث.
3) العمل على إصدار دليل استرشادي يساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطبيق المعايير الدولية بشأن تنفيذ مهام الرقابة في ظل الكوارث.
4) حث الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الأعضاء على تنفيذ مهام رقابية ومراجعة النظير حول استعدادات الدول العربية لمواجهة الكوارث، والتدقيق على الاعتمادات والمساعدات المرتبطة بالكوارث.
5) تعزيز التعاون مع المنظمات الرقابية الإقليمية للاستفادة من خبراتها في هذا المجال وبخاصة الكوارث المرتبطة بتقنية المعلومات ومكافحة الإرهاب.
6) تضمين موقع المنظمة ترجمة للمعايير والأدلة الاسترشادية والبحوث وبعض التجارب الدولية حول الموضوع.

5- ورشة العمل حول "الدليل التطبيقي لمراجعة ضمان الجودة للفريق الإقليمي" المنعقدة بالجمهورية التونسية

التوصيات:

1) تنظيم دورات تدريبية أخرى في نفس المجال مع مراعاة:
2) زيادة الفترة الزمنية المتاحة للتدريب .
3) إتاحة الفرصة لنفس المجموعة لحضور تلك البرامج.

4) تخفيف المادة التدريبية بعد فترة الغذاء.

5) التدريب على حالات عملية خاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر والأهمية النسبية واختيار العينة.

6) موافاة المتدربين بالمادة التدريبية قبل بدء البرنامج.

7) تصميم منصة تواصل معرفية معتمدة من الأرابوساي لطرح الأفكار والتصورات المهنية.

8) نقل المعرفة المحصلة لدى المشاركين إلى أجهزتهم الموقرة.

9) الاستفادة من المشاركين في البرنامج في تكوين فريق مراجعة ضمان الجودة الإقليمي.

10) إجراء التعديلات والتطوير اللازم على الدليل الإقليمي لمراجعة ضمان الجودة، خاصة بعد التطبيق العملي له.

11) تطوير أدلة رقابية وتطبيقها وصيانتها.

12) تعديل التشريعات لدعم الوضع المؤسسي للأجهزة.

13) تطبيق مراجعات لضمان الجودة بعد الإصدار بالإضافة للمراجعة بعد الإصدار.

14) التأكيد على أهمية مفهوم الجودة وعلى إجراء المراجعات المتعلقة بها لدى مختلف الأجهزة.

15) إنشاء وحدات تعنى بضمان الجودة ضمن الهياكل التنظيمية بالأجهزة.

16) تأهيل مدربين لدى الأجهزة لنشر ثقافة الجودة.

17) تقديم منظمة الأرابوساي لشهادات خبرة في مجال مراجعة ضمان الجودة.

18) تفعيل تطبيق الأدلة المتعلقة بمراجعات ضمان الجودة المعتمدة من قبل الأرابوساي .

19) تعميم القوائم المستخدمة لتنفيذ عمليات مراجعة ضمان الجودة على مختلف الأجهزة.

20) إتاحة فرص تدريبية للمنتسبين إلى وحدات مراجعة ضمان الجودة بالأجهزة.

21) تفعيل إدارات ضمان الجودة بالأجهزة.

22) الاستفادة من خبرات المشاركين في هذا البرنامج.

23) نشر المعرفة بالمعايير ذات الصلة بالجودة.

البند السادس: إعداد مشروع الخطة التفصيلية لخطة العمل لسنة 2020 في مجال التدريب والبحث العلمي:

تضمن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2020 الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة المنعقدة بدولة قطر خلال الفترة من 12 الى 2019/11/14 تنظيم اللقاءات التالية:

1. لقاء علمي حول موضوع " البيانات الضخمة (Big Data) وتأثيرها على التقارير"

2. لقاء تدريبي حول موضوع "تقييم السياسات العمومية (GUID 9020)"
3. لقاء تدريبي حول موضوع " مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي"
4. لقاء تدريبي حول موضوع " تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية"
5. لقاء تدريبي حول موضوع "الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة".

وتمهيدا لإعداد مشروع خطة العمل التفصيلية للسنة المذكورة وعرضه على المجلس التنفيذي في اجتماعه الستين، عممت الأمانة العامة النموذج الذي أعدته لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالنسبة لكل لقاء من اللقاءات الخمسة، وطلبت إلى كل جهاز تضمين كل نموذج البيانات المطلوبة، وموافاة الأمانة العامة به وإفادتها إلى جانب ذلك بالمبادرات التي يعتزم القيام بها في مجال الترجمة.

وقد تلقت الأمانة العامة إجابات من اجهزة الرقابة في كل من الجزائر وسوريا والعراق ومصر وفلسطين والسودان وقطر والبحرين والكويت وليبيا وسلطنة عمان والأردن وتونس. وأعدت في ضوئها مشروع برنامج عمل سنة 2020.

وأشار ممثل الأمانة العامة الى ان مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قد عبر عن رغبته في استضافة اللقاء التدريبي حول موضوع " تقييم السياسات العمومية (GUID 9020) وذلك خلال الفترة من 6/21 الى 2020/6/25، فيما عبر ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان عن رغبته في استضافة اللقاء العملي حول موضوع " البيانات الضخمة (Big Data) وتأثيرها على التقارير" دون تحديد موعد انعقاد اللقاء. كما ابدى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان رغبته في استضافة اللقاء التدريبي حول موضوع " تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية " وذلك خلال الفترة من 11/1 الى 2020/11/5.

وأبدى الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية رغبته استضافة اللقاء التدريبي حول موضوع " مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي" خلال الفترة من 10\11 الى 2020.\10\15

وسيستضيف المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على اهداف التنمية المستدامة" خلال الفترة 7\9 الى 11\9\2020م .

و تداول أعضاء اللجنة في عناصر الخطط التفصيلية ليتم تعديل خطة العمل الخاصة باللقاءات التدريبية وفقاً للاتي:

1. تعديل سنوات الخبرة بالنسبة للقاء التدريبي حول موضوع " تقييم السياسات العمومية (GUID 9020) بحيث يتم تحديد خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال الرقابة على الأداء.
2. تعهد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بتعديل المادة العلمية الخاصة باللقاء التدريبي حول موضوع "تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية " بما يتوافق مع ما قد يصدر من جديد حول المشتريات الحكومية من قبل لجان الانتوساي في حال صدورها بشكل رسمي من الانتوساي قبل ثلاثة أشهر من موعد انعقاد اللقاء التدريبي.
3. تعديل أهداف ومحاور بعض اللقاءات لإضفائها مزيدا من الدقة

وتقدم رئيس اللجنة بالشكر إلى الأجهزة المستضيفة لهذه اللقاءات على المجهودات التي يقدمونها لإنجاح برامج المنظمة.

وانتقلت اللجنة بعد ذلك الى دراسة ملف الإعلان المتعلق بالمسابقة الثالثة عشرة للبحث العلمي والخطاب الذي يقترح تعميمه على جميع الاجهزة الاعضاء للمشاركة في هذه المسابقة وفق الشروط والمعايير التي يتضمنها الاعلان.

وأبرز الأعضاء أهمية هذه المسابقة في تشجيع أعمال البحث التي من شأنها أن تساهم في الارتقاء بأداء الأجهزة العربية وأوصت اللجنة بالآتي:

1. تعديل البند رقم 5 بحذف الشرط المتعلق بسنوات الخبرة المحددة للمشاركين في المسابقة لغرض اتاحة أكبر شريحة ممكنة للتنافس بالمسابقة.
2. تعديل البند 9 بحيث يكون: ألا تقل عدد صفحات البحث عن 7500 كلمة ولا تزيد على 25000 كلمة وان يكون حجم الصفحة (A4) و الخط المستخدم (simplified Arabic بنط 14).

كما رحبت اللجنة بأعمال الترجمة التي تعهدت بها الأجهزة الأعضاء لإثراء المعرفة لدى منتسبي الأجهزة العربية والمتمثلة في:

ـ ترجمة الاعداد الصادرة من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية الى اللغة العربية سنة 2020 من قبل كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (يناير) وديوان المحاسبة بدولة الكويت (عدد ابريل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق (يوليو) و ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية (اكتوبر) وإدراجها على موقع المنظمة على شبكة الانترنت.

ـ ترجمة بعض الأدلة والإصدارات الصادرة عن الجهات الأجنبية في مجال الرقابة المالية من قبل الأجهزة التي ترغب في ذلك وموافاة الأمانة العامة بها لتوزيعها على بقية الأجهزة. وفي هذا المجال، وقد ابدى كل من:

*ديوان المحاسبة بالمملكة الاردنية الهاشمية: ترجمة القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي للمنظمة وكذلك استعداده لترجمة العمل الصادرة عن الاجهزة الرقابية الاجنبية واي وثائق هامة تتعلق بالعمل الرقابي.

*ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق: الاستعداد لترجمة أي من المواد العملية والبحوث والمقالات والمعايير ذات الصلة بالعمل الرقابي.

*ديوان المحاسبة بدولة الكويت: ترجمة بعض الموضوعات التي يرى الجهاز اهميتها وتعميمها على الاجهزة الاعضاء في المنظمة.

وتوصي اللجنة باعتماد خطة التفصيلية لخطة العمل لسنة 2020 حسب المرفق (3) و الإعلان عن تنظيم المنظمة العربية المسابقة الثالثة عشرة للبحث العلمي في مجال الرقابة المرفق (4) .

البند السابع: النظر في مذكرة مفاهيم ورشة العمل حول "التعامل مع المانحين" المزمع تنظيمها مع مبادرة تنمية الانتوساي-التعاون بين الانتوساي والمانحين-

في إطار الإعداد للمخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية 2018-2022 واستجلاء الخدمات التي يمكن إن تقدمها المنظمة العربية لدعم قدراتهم أعربت عدة أجهزة عربية عن الرغبة في الانتفاع بتدريب حول موضوع التعامل مع المانحين. كما تبين من المشاريع المبرمجة في إطار هذا المخطط الحاجة الى توفير موارد إضافية لتمويل تنفيذها باللجوء الى مصادر مختلفة من بينها المانحين. وفي هذا الإطار نسقت الأمانة العامة مع

مبادرة تنمية الانتوســـاي- الأمانة العامة للتعاون بين الانتوســـاي والمانحين لتنظيم ورشـــة عمل خلال شـــهر أبريل 2020 موجهة للاجهزة الأعضـــاء وللامانة العامة للمنظمة و تهدف اكســـاب المشـــاركين المهارات اللازمة للتعامل مع المانحين

وبعد اطلاع اللجنة على مذكرة المفاهيم ومناقشتها توصي بعرضها على المجلس التنفيذي للمنظمة لاعتمادها.

البند الثامن: تشكيل لجنة تقييم البحوث الخاصة بالمسابقة الثالثة عشرة للبحث العلمي

تمهيدا لتشكيل لجنة تقويم البحوث الخاصة بهذه المسابقة، عممت الأمانة العامة على جميع الاجهزة الاعضاء خطابا طلبت فيه الى كل منها افادتها بما إذا كان يرغب في أن يكون عضوا في هذه اللجنة. وقد عبرت الى حد الآن اجهزة الرقابة في كل من ليبيا ومصر وفلسطين عن رغبتها في الانضمام الى عضوية اللجنة المذكورة، كما قدم ممثل الجهاز العراقي في اللجنة ترشحه لعضوية لجنة التقييم . وبعد أخذ اللجنة علما بالترشحات والموافقة عليها ونظرا لوجوب تضمن لجنة التقويم خمسة أجهزة أساسية وجهاز احتياطي فهي **توصي بإعادة الأمانة العامة مخاطبة الأجهزة لاستكمال النصاب القانوني لعدد الأجهزة الأعضاء في لجنة تقييم البحوث وعرض النتائج على أعضاء اللجنة بالتمرير لضبط القائمة النهائية لأعضاء لجنة التقييم لاعتمادها من قبل المجلس التنفيذي.**

البند التاسع: النظر في المراحل التي تمت بخصوص انجاز مهمة الرقابة التعاونية

تفعيلا للتوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية حول مشروع رقابة تعاونية تتعلّق "بالتدقيق على أداء المشاريع التنموية" والتي كان قد اقترحها ديوان المحاسبة الكويتي واعتمدها المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و29 مارس 2017، تمّ تنفيذ مهمة رقابة تعاونية تعلّقت **"بتقييم أداء الجهات ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة"** وانتهت إلى إعداد التقارير الوطنية خلال شهر يوليو 2019 وذلك بمشاركة أربعة أجهزة أعضاء بالمنظمة وهي كلّ من ديوان المحاسبة بدولة الكويت، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين، وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان.

تمّ إطلاع أعضاء لجنة تنمية القدرات المؤسسية على آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ مهمة الرقابة التعاونية حيث يقوم الفريق المشارك من ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين بإعداد التقرير الموحد لمهمة الرقابة التعاونية.

وتوصي اللجنة بالإسراع في اعداد مسودة التقرير النهائي وعرضها على أعضاء اللجنة لإبداء الرأي ومن ثم اخراجها بصيغتها النهائية لغرض تعميمها على الأجهزة.

البند العاشر: النظر في المراحل التي تمت في إطار خطة المنظمة في مجال التعلم الالكتروني

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي 2019/246 م.ت 57 النقطة 12 والقرار 2019/280 م.ت 58 النقطة 13 والذين يندرجا في إطار خطة المنظمة في إرساء منظومة التعلم الالكتروني التي تهدف إلى الانطلاق في تشغيلها خلال سنة 2021. واصلت الامانة العامة تنفيذ الخطة التشغيلية للأولوية الفرعية (2.5): تطوير خبرات المنظمة لضمان إدارة كفؤة وفاعلة (التعلم الإلكتروني، التعامل مع المانحين، ضمان الجودة)/- البرنامج 1: التعلم الالكتروني - عناصر هذه الخطة والتي تم الانطلاق في تنفيذها بالتوازي مع برنامج مبادرة تنمية الانتوساي للتعلم الالكتروني.

وفي هذا الإطار عممت استبيانا على الأجهزة الأعضاء يهدف بالأساس إلى التعرف على تجارب الأجهزة العربية في المجال والرغبة في المشاركة في إرساء هذه المنظومة والاستفادة منها بالإضافة إلى المواضيع التدريبية التي يمكن تنفيذها عبر المنظومة. وقد تلقت الأمانة العامة إجابات من الأجهزة الأعضاء في كل من مصر والسعودية وسوريا والجزائر وسلطنة عمان والبحرين وفلسطين وقطر. وتم تضمين نتائج تحليلها في تقرير عرض على أعضاء اللجنة. كما قدمت الأمانة العامة مذكرة مفاهيم للمراحل الآتية في تنفيذ الخطة والتي تتضمن:

- مخاطبة مبادرة تنمية الإنتوساي للنظر في استعمال منصتها للتعلم الالكتروني
- اختيار المواضيع التدريبية التي سيتم تقديمها عبر التعلم الالكتروني
- اختيار الجهاز الذي سيكلف بتنفيذ الدورة التدريبية

ودار النقاش حول موضوع الدورة هل سيكون من بين المواضيع المدرجة ضمن خطة العمل للمنظمة للسنتين 2021 و2022 او المواضيع التي اقترحتها الأجهزة التي أجابت على الاستبيان. وكذلك على قدرة الموارد البشرية التي ستستكمل تدريبها خلال شهر مارس 2020 في إطار برنامج مبادرة تنمية الانتوساي.

وتوصي اللجنة بإقرار نتائج الاستبيان وتعديل مذكرة المفاهيم في خصوص اختيار الجهاز المكلف بإعداد المادة العلمية وتقديمها وذلك بمخاطبة الدول التي أبدت استعدادها على إعداد المادة العلمية للتعلم الالكتروني ولديها الموارد البشرية لتنفيذها وهي:

م	الجهاز	الموضوع
.1	جمهورية مصر العربية	المعايير الرقابية للانتوساي (رقابة الالتزام)
.2	المملكة العربية السعودية	رقابة الاداء
.3	مملكة البحرين	الرقابة على أساس المخاطر، التخطيط للمهام الرقابية على أساس تقييم المخاطر

ومن ثم عرض مرئيات هذه الأجهزة على اللجنة بالتمرير لتحديد الخطة في صيغتها النهائية و عرضها على المجلس التنفيذي للمنظمة لاعتمادها.

البند الحادي عشر: النظر في المراحل التي تمت في إطار خطة العمل مع مجموعة العمل الإنتوساي حول الرقابة على الصناعات الاستخراجية

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي 2019/280 النقطة 12 في اجتماعه 58 الذي عقد بدولة قطر يومي 10و11 نوفمبر2019 والذي نص على الموافقة على مقترح لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة بتنفيذ لقاء علمي ضمن برنامج عمل المنظمة للفترة 2020-2022 ومهمة رقابة تعاونية أو تشاركية حول الصناعات الاستخراجية عممت الأمانة العامة على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة بفريق العمل للانتوساي حول الرقابة على الصناعات الاستخراجية خطابا طلبت فيه باختيار موضوع الورشة ومهمة الرقابة التعاونية حيث تم اختيار موضوع "تقييم و جمع الايرادات" في مجال الصناعات الاستخراجية. وأعدت الأمانة العامة مذكرة مفاهيم تتعلق بتنفيذ هذين النشاطين. وناقشت اللجنة محتوى هذه المذكرة.

وبعد دراسة مذكرة المفاهيم توصي اللجنة بعرضها على المجلس التنفيذي لاعتمادها. وأمام عدم ترشح أي من الأجهزة الأعضاء باللجنة للاضطلاع بمهام الإعداد والإشراف والتنسيق ومتابعة مهمة الرقابة التعاونية توصي اللجنة بأن يتم مخاطبة الأجهزة الأعضاء في منظمة الارابوساي الراغبة في الإشراف والتنسيق والمتابعة لمهمة الرقابة التعاونية وإعلامها بالتمرير بنتائج ذلك لاتخاذ ما تراه مناسبا.

البند الثاني عشر: دراسة وضع وآليات لتفعيل توصيات التقرير الموحد للتقييم – إطار قياس الأداء

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه 58 القرار 2019/280 النقطة11 التقرير الموحد عن اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والذي تضمن توصيات تخص مجالات:

- الإستقلالية والإطار القانوني
- الحوكمة الداخلية والاخلاقيات
- الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم
- الموارد البشرية والتدريب
- الاتصالات وإدارة أصحاب المصلحة

وتمت مناقشة التوصيات وأهميتها للارتقاء بأداء الأجهزة مع الإشارة إلى أن جانباً منها تعمل المنظمة على تقديم الخدمات المناسبة في شأنها ضمن إطار المخطط الاستراتيجي، كما ترى أن الأجهزة تعمل من جانبها على تحسين أدائها في هذه المجالات.

وتقدم ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بمقترح بشأن تجميع ونشر الأدلة (مرفق 5)، ونظراً لارتباط هذا المقترح باحد المجالات الواردة بتقرير تقييم مهنية المنظمة، **أوصت اللجنة بتضمينها ضمن البند التالي.**

البند الثالث عشر: عرض نتائج فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة

صادق المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه 56 المنعقد بتونس بتاريخ 28 و29 مارس 2018 على القرار عدد 2018/249 والمدرج بالنقطة 11 بتنفيذ مهمة لتقييم مهنية المنظمة وفق "إطار الإنتوساي للمهنية الإقليمية" الذي اعتمدته لجنة بناء القدرات للإنتوساي وذلك في أكتوبر 2016. وقد شكل فريق يضم أربعة خبراء من الأجهزة الأعضاء من المنظمة لتنفيذ هذه المهمة. وقد أعد الفريق المكلف تقريرا تضمن نتائج أعماله التي تعلقت في جانب منها نشاط لجنة تنمية القدرات المؤسسة.

واطلعت اللجنة على التقرير في الجزء المتعلق بنشاطها وأعدت في شأنها تعقيبا ضمن بالمرفق 6.

وتوصى اللجنة بعرض التعقيب المشار إليه على المجلس التنفيذي.

كما طلبت اللجنة من ممثل الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية إعداد تصور بشأن ما ورد بالتقرير حول إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة بمجالات تنمية القدرات لعرضه على اللجنة.

البند الرابع عشر: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية بما يتوائم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة

اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة العربية في اجتماعها الثالث عشر النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة. وتستدعي هذه الوضعية تعديل اللائحة التنظيمية للجنة لتتوائم مع المقتضيات الجديدة.

وبعد مناقشة الموضوع تعهد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بدراسة اللائحة التنظيمية واقتراح التعديلات التي سيتم إدخالها على اللائحة لتتوائم مع النظام الاساسي للمنظمة في نسخته الجديدة وموافاة الأجهزة الأعضاء بها في موعد أقصاه 20 فبراير 2020 حتى يتسنى رفعها الى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

البند الخامس عشر: النظر في المراحل التي تمت بخصوص تشكيل الفريق الاقليمي لضمان الجودة

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه 58 التوصية التي تقدمت بها اللجنة المتعلقة بالمعايير والشروط التي سيتم اتباعها لاختيار فريق مراجعة ضمان الجودة الإقليمي وهي الآتي:

- لديهم خبرة في مجال ضمان الجودة.
- لهم خبرة في أعمال التدقيق لا تقل عن 10 سنوات.
- أعضاء باشروا مهام رئيس فريق رقابي بجهازهم لعدد من المهام الرقابية لا تقل عن خمس مهمات.

وتبعا لذلك و في إطار ورشة العمل التي تم تنظيمها في تونس من 23 إلى 28 ديسمبر 2019 حول "الدليل التطبيقي لمراجعة ضمان الجودة للفريق الإقليمي" تم الطلب في الدعوة الموجهة الى الأجهزة للمشاركة في هذه الورشة ترشيح من بين المشاركين من يتوفر فيهم هذه المعايير.

وبعد الاطلاع على الإجراءات التي تم اتباعها تمت المصادقة عليها كما تبين من استمارات المشاركين في الدورة استجابة الآتي ذكرهم للشروط المطلوبة:

- الأستاذ/ الصديق محمد علي إبراهيم

- الأستاذ/ محمد راضي محمد الدغامين

وقد اوصت اللجنة بان تقوم الامانة العامة باستيفاء كافة البيانات الموضوعة بالنسبة الى المترشحين الذين استوفوا الحد الأدنى لشرط سنوات الخبرة ولم يتضح من اجابتهم عدد مرات المهام التي نفذوها كرئيس فريق وهم:

- الأستاذ/خالد عبد الكريم طليبة
- الأستاذ/أحمد علي محمد أحمد
- الأستاذ/ رافع محمد شاوش

وتمرير المعطيات المتحصل عليها على أعضاء اللجنة لتحديد القائمة النهائية وعرضها على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند السادس عشر: ما يستجد من أعمال:

أولا: الأنشطة المبرمجة في إطار التعاون بين المنظمة العربية ومنظمة الأفروساي الناطقة باللغة الانجليزيّة حول تقييم نتائج ورشة العمل حول دور المنظمات الإقليميّة في تقييم أداء الأجهزة الأعضاء استنادا إلى الأطر المرجعيّة "ICBF" و"SAI –PMF "

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهوريّة مصر العربيّة ورشة العمل حول "دور المنظمات الإقليميّة في تقييم أداء الأجهزة الأعضاء استنادا إلى الأطر المرجعيّة "ICBF" و"SAI –PMF" بمدينة القاهرة خلال الفترة من 2 إلى 6 فبراير 2020، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 2019/264 م.ت (57) في اجتماعه السابع والخمسين المنعقد بتونس يومي 18 و2019/03/19 الذي أقر إعتماد توصيات لجنة تنمية القدرات بخصوص الأنشطة المبرمجة مع منظّمة الأفروساي الناطقة باللغة الإنجليزيّة و تكليف الأمانة العامّة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء للنّظر في إمكانيّة استضافة ورشة عمل حول دور المنظّمة الإقليميّة لتقييم أداء الأجهزة الأعضاء استنادا إلى الإطارين المعروفين بالإطار المؤسّسي لبناء القدرات ICBF وإطار قياس أداء الأجهزة SAI-PMF.

تم عرض التقرير على اللجنة وأخذت بالعلم بما جاء فيه من توصيات وتوصي باعتمادها من قبل المجلس التنفيذي

ثانياً: عرض مذكرة تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول تلوث الهواء

اوصت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة -في صيغتها القديمة-بعرض الملف المتعلق ببرمجتها تنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول تلوّث الهواء –والتي ستنفذ في بداية سبتمبر 2020 - على أنظار أعضاء لجنة تنمية القدرات لإبداء الراي في شأنه. واعدت في ذلك مذكرة تبين عناصر تنفيذ هذه المهمة.

وبعد الاطلاع على عناصر هذه المذكرة تصادق اللجنة على محتواها وتشير إلى برمجة مهمة رقابة تعاونية أخري تتعلق بالصناعات الاستخراجية تنفذ سنة 2020 وتبعا لذلك فإن اللجنة توصي باضطلاع لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بتعيين رئيساً للفريق من بين أعضائها واعداد مذكرة مفاهيم ومراسلة الأجهزة الراغبة في المشاركة، و في حال عدم اكتمال العدد الموصي به لتنفيذ المهمة سيتم تأجيله الى العام الذي يليه.

ثالثاً: إعادة تبويب الأسئلة الواردة في استمارة الإستقصاء (مشارك)

اعتمدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الأخير نموذجا جديدا لإعداد تقرير بنتائج اللقاء التدريبي. وقد تبين وجود اختلاف بين جدول التقييم النهائي لاستمارة المشاركين الموجود في النموذج المقترح والجداول الموجود في إستمارة إستقصاء (مشارك) مرفق1 المعمول بها، حيث تحتوي هذه الأخيرة أربعة جداول وفق الآتي:

- أوّلا: أهداف اللقاء.
- ثانياً: الحقيبة التدريبية والمادة العلمية.
- ثالثاً: الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية.
- رابعاً: الهيئة التدريبية (المدربون).

وبعد مناقشة ما جاء بالمقترح تصادق عليه وتوصي باعتماد الاستمارة بعد تعديلها.

رابعاً: الخطة التفصيلية للقاء التدريبي حول "دليل الرقابة المالية للمنظمة"

أوصت لجنة المعايير المهنية والرقابية في اجتماعها 14 بعرض الخطة التفصيلية للقاء التدريبي حول "دليل الرقابة المالية للمنظمة" لبرمجة الدورة ضمن الخطة السنوية للتدريب وذلك وفق الإجراءات المعتمدة من قبل المنظمة.

وقد اطلعت اللجنة على الخطة التفصيلية المرفقة وصادقت عليها وإضافتها لخطة العمل لسنة 2020

البند السابع عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة

عملاً بأحكام اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل موعد انعقاد اجتماع الواحد والستين للمجلس التنفيذي بشهر على الأقل وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء باللجنة أو في مقر الأمانة العامة.

مقرر اللجنة

المنجي الحمامي

رئيس اللجنة ١٤/٤/٢٠٢٠

محمد بن حسن بن علي الشحي